

المواطن يحيى أبو جندي مختفِ قسرياً منذ عام 2012



أطلعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي بالأمم المتحدة، بقضية المواطن «يحيى أبو جندي»، من مدينة الصنمين بمحافظة درعا، البالغ من العمر حين اعتقاله 29 عاماً، ودعته للطلب من السلطات السورية الإفراج عنه، حيث تم اعتقاله تعسفياً أثناء تواجده في مبنى إدارة الهجرة والجوازات بمدينة دمشق، من قبل عناصر قوى الأمن العسكري التابع للقوات الحكومية، كانوا يرتدون الزي العسكري والمدني، بتاريخ 24/كانون الأول/ 2012، ولم تحصل عائلته على والمدني، بتاريخ 24/كانون الأول/ 2012، ولم تحصل عائلته على أية معلومة تحدد مصيره أو مكان احتجازه بعد ذلك التاريخ، مايزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

السلطات السورية تنفي إخفاءها القسري للمواطن يحيى أبو جندي، ولم تتمكن الشبكة السورية لحقوق الإنسان من معرفة مصيره حتى الآن، كما عجز أهله عن ذلك أيضاً، وهم يتخوفون من اعتقالهم وتعذيبهم في حال تكرار السؤال عنه كما حصل مع العديد من الحالات المشابحة.

طالبت الشبكة السورية لحقوق الإنسان لجنة الأمم المتحدة المعنية بالاختفاء القسري التدخل لدى السلطات السورية من أجل مطالبتها العاجلة بالإفراج عنه، والإفراج عن آلاف حالات الاختفاء القسري، وضرورة معرفة مصيرهم. وعلى الرغم من أن الحكومة السورية ليست طرفاً في الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، لكنها في المقابل طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والميثاق العربي لحقوق الإنسان، اللذين ينتهك الاختفاء القسري أحكام كل منهما.

كما أكدت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تخوفها من عمليات التعذيب وربما الموت بسبب التعذيب بحق المختفين قسرياً منذ عام 2011 ومازال عداد الاختفاء القسري في تصاعد مستمر.





